الأمم المتحدة S/2005/414

مجلس الأمن

Distr.: General
27 June 2005
Arabic
Original: French

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) والذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إطلاعه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشمل هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ - تميزت الحالة السياسية أساسا بالعملية الانتخابية التي انتهت بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي دارت الجولتان الأولى والثانية منها يومي ١٣ آذار/مارس و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ على التوالي. وحظيت اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة بدعم متعدد الأشكال من الشركاء الخارجيين، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات التابعة لها، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكفونية. وعلى الصعيد الداخلي، حظيت اللجنة أيضا بدعم المجلس الأعلى للاتصال وفريق الحكماء، اللذين تكونا بعد محادثات ليبرفيل التي دارت بين الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بغرض متابعة وضمان احترام مدونة قواعد السلوك المنظِّمة للحياة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. كذلك قدمت منظومة الأمم المتحدة دعما هاما للعملية الانتخابية، فاضطلع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

290605 290605 05-39447 (A)
0539447

في جمهورية أفريقيا الوسطى بدور تيسيري مستمر، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية هامة.

٣ - وجرى الاقتراع في جو يسوده الهدوء، على الرغم من بعض الصعوبات التنظيمية وبعض محاولات التزوير الانتخابي وحالات التزوير الانتخابي المثبتة. وأسفرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية عن استبقاء مرشحين اثنين من أصل أحد عشر مرشحا، هما الجنرال فرانسوا بوزيزي ورئيس الوزراء السابق مارتان زيغيلي. ومن ناحية أخرى، ومن بين المترشحين الـ ٩٠٩ المقبولين لخوض الانتخابات التشريعية منهم ١٣٥ امرأة؛ انتخب ١٨ منذ الجولة الأولى بينما تأهل ٣٢٥ لخوض الجولة الثانية من الانتخابات.

٤ - ورغم ادعاءات تقدم بها اتحاد القوى الحية للوطن، المكون من حركة تحرير شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، والتحالف من أجل الديمقراطية والتقدم والجبهة الوطنية الشعبية، ومنظمة فلننهض (Loneô) ومناصري جان جاك ديمافوت، رأت لجنة الانتخابات المختلطة المستقلة أن هذه الاتهامات غير كافية للتشكيك في مصداقية العملية الانتخابية، وأعلنت النتائج النهائية للانتخابات في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، وهكذا أعلن عن فوز رئيس الجمهورية الجنرال فرانسوا بوزيزي بحصوله على ٦٤,٦٠ في المائة من الأصوات مقابل ٣٥,٤٠ في المائة للسيد مارتان زيغيلي، إضافة إلى ٨٦ نائبا. وبعد أن نظرت المحكمة الدستورية الانتقالية في طلبات الإلغاء المقدمة إليها، أقرت نتائج الانتخابات الرئاسية وباشرت إجراءات تنصيب الجنرال بوزيزي رئيسا للجمهورية وللدولة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥ - وقام بمراقبة الانتخابات فريق مكون من ٢٩٧ مراقبا منهم ٢٦٩ مراقبا محليا و ٢٨ مراقبا دوليا؛ واضطلعت المنظمة الدولية للفرانكفونية بالتنسيق التقني وأشار المراقبون في تقريرهم المشترك أن أوجه القصور المرصودة غير كافية لوصم الانتخابات الرئاسية والتشريعية بمخالفة القوانين. وعليه، اعتبر المراقبون العملية الانتخابية حرة وموثوقة وعادلة وشفافة.

٦ - واجتمعت الجمعية الوطنية المكونة من ١٠٥ نواب، منهم ١٠ نساء، يوم الجمعة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، لتعيين مكتبها ولجانها الدائمة واعتماد نظامها الداخلي. ويرأس المكتب، المكون من ١١ عضوا منهم ثلاث نساء، آخر رئيس وزراء في الفترة الانتقالية السيد سليستان لورواه غاومبالي، يساعده ثلاث نواب للرئيس من بينهم امرأة. وتدين الجمعية الوطنية في معظمها بالولاء لتقارب ''كواناكوا'' الموالي لرئيس الدولة، يدعمه تحالف حزب الوحدة الوطنية والمنتدى الديمقراطي من أجل التحديث وجزء من شباب التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى الذي يقوده الرئيس السابق أندريه كولينغبا. ويبلغ مجموع المقاعد التي حصلت عليها هذه المجموعة ٧٧ مقعدا من العدد الكلي لمقاعد الجمعية الجديدة البالغ ١٠٥

مـن المقاعـد. وفي ١١ حزيـران/يونيـه، عـين رئـيس الدولـة السـيد إيلـي دوطيـه اختصاصـي الاقتصـاد الزراعـي، ورئـيس شـعبة الزراعـة والتنميـة في مصـرف التنميـة الأفريقـي، في منصـب رئيس الوزراء.

ثالثا – الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

٧ – كانت الحالة الأمنية في الفترة المستعرضة، مثيرة للقلق ولا سيما في بانغي والمناطق الشمالية من البلاد. وشهدت بعض المناطق من البلد تصاعد هجمات المجموعات المسلحة. وهذه الهجمات هي ما دأب عليه قطاع الطرق ويتمثل معظمها في اللصوصية الاقتصادية وهي تستهدف بصفة أساسية سكان المناطق الريفية من الرعاة بسبب القطعان التي يملكونها، والعاملين في النقل التجاري وفي جمع الماس. ويقوم المعتدون بنصب الكمائن، ولا يتورعون، عند مهاجمتهم قرى أو البلدات المعزولة والقوافل البرية، عن اختطاف أطفال الرعاة والأعيان وطلب فديات باهظة. ويتمخض عن هذه الهجمات نزوح بعض السكان نحو التجمعات السكنية الكبيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى على غرار بوار (حيث نزح ٨٠٠ شخص)، وكذلك نحو البلدان القريبة المجاورة مثل تشاد والكاميرون. فقد استقبل كل من هذين البلدين أكثر من ٥٠٠٠ لاجئ في الآونة الأخيرة.

٨ – وتشعر سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالقلق الشديد إزاء خطر استغلال هذه المجموعات المسلحة لزعزعة الاستقرار السياسي للنظام الجديد ولقوات الدفاع والأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي لا تملك على ما يبدو ما يكفي من الأفراد والإمكانات لمجابهة هذا الخطر. ولهذه الحالة آثارها على البلدان المجاورة والعكس بالعكس، وينجم عن ذلك انعدام للأمن على جانبي الحدود، ويزداد تفاقما ويتجلى على وجه الخصوص في نزوح أعداد كبيرة من السكان، ونشوء عصابات مسلحة على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأخيرا تداول الأسلحة وانتشارها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٩ – وتواصلت عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة رغم هذه التهديدات. وساعدت فرنسا في تدريب ثلاث كتائب. وطُلب من الفريق العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة مركز التدريب الذي أنشئ لهذا الغرض من أجل إعداد وتنفيذ وحدات تدريبية لتدريب الضباط في مجالي عمليات حفظ السلام والقانون الإنساني الدولي. ويتعاون الفريق العسكري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين ودعم المجتمعات المحلية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠ - وشارك الفريق العسكري أيضا في اجتماعات اللجنة الوزارية الوطنية المكلفة برصد حالة انعدام الأمن في المناطق الداخلية للبلاد. واضطلعت اللجنة بالعديد من الأنشطة والبعثات الأمنية في إطار متابعة العملية الانتخابية، وشاركت في أعمال اللجنة الوطنية المعنية بالحكم الرشيد، كما أسهمت في صياغة مدونة العدالة العسكرية وتابعت أعمال الدورة العادية للمحكمة العسكرية الدائمة.

١١ - وواصل فرع الشرطة المدنية في المكتب متابعة الحالة الأمنية في العاصمة وداخل البلد. ونظّم دورتين تدريبيتين وحلقتين دراسيتين لفائدة الشرطة والدرك الوطنيين. وتناولت الدورتان والحلقتان دور القوات الأمنية ومسؤولياتها في أثناء العمليات الانتخابية كما تناولت حفظ النظام. وبلغت جملة من شاركوا في عمليات التدريب هذه ١١٠ من عناصر الشرطة و ٢٨٦ من عناصر الدرك.

١٢ - وفي مجال التعاون الإقليمي، يشارك المكتب بنشاط في مختلف مراحل المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وهو يدعم في هذا الإطار جمهورية أفريقيا الوسطى التي قُبلت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بحكم وضعها الجغرافي السياسي والجغرافي الاستراتيجي، عضوا كامل العضوية في هذا المؤتمر. ومن المتوقع أن تفضي الأنشطة الجارية، في نهاية هذا العام، إلى الاعتماد النهائي من قبل الدول الأعضاء في المؤتمر، مجموعة من خطط العمل والبروتوكولات، علاوة على ميثاق للاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

رابعا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٣ - يمكن اعتبار عام ٢٠٠٥ نقطة تحول في تطور النشاط الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى التي شهدت للأسف خلال السنوات العشر الأخيرة، تدميرا تدريجيا كبيرا لمنظومة الإنتاج، لدرجة أن متوسط دخل الفرد في الجمهورية انخفض بنسبة ٣٢ في المائة في نحو ٢٠ سنة. ومن المتوقع أن تشهد معظم القطاعات الاقتصادية استئنافا للنمو، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الآمال المبنية على ما حدث أخيرا من عودة للنظام الدستوري من ناحية، وعلى عودة التعاون المأمولة بين البلد والجهات المانحة الرئيسية من ناحية أخرى.

١٤ - وفي هذه الأثناء يبقى مجموع النشاط الاقتصادي هشا. فرغم التحسن التدريجي للحالة الأمنية وازدياد الإنتاج الزراعي واستئناف العمل في مجال النقل، وانتعاش الإنتاج في قطاع المعادن والغابات، فقد اكتفت العناصر الاقتصادية الفاعلة بالترقب أثناء العملية الانتخابية. ولن يحدث الانتعاش الاقتصادي، المتوقع في الفصل الأخير من عام

٢٠٠٥، على نحو تلقائي وسريع. فلكي يحدث ذلك، يتعين على الحكومة أن تعجّل بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي أوصت بها مؤسسات بريتون وودز خلال عام ٢٠٠٤، وهي إصلاحات لا بد منها لتحقيق التنبؤات التي تشير إلى نمو اقتصادي يبلغ ٢,٦ في المائة هذا العام.

١٥ - وما زالت المالية العامة لجمهورية أفريقيا الوسطى تمر بأزمة عميقة، فهي تعاني من الافتقار إلى الحكم الرشيد ومن ضيق القاعدة الضرائيبية وضعف الإيرادات. فبنهاية أيار/مايو ٢٠٠٥ لم يتسن تحصيل سوى ٢٥ بليونا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من الإيرادات مقابل ٦١ بليونا أشارت إليها التنبؤات لمجمل العام، أي بمعدل إنجاز يبلغ ٤١ في المائة. ولمواجهة النفقات التي لا يمكن تقليصها استمرت الحكومة في اللجوء إلى القطاع المصرفي، مما أوهن المصارف التجارية.

١٦ - وخلال الفترة ذاتها، قُدرت النفقات العامة بـ ٢٤ بليونا من الفرنكات، صرفت منها ٩,٩ بلايين لتسديد رواتب ثلاثة شهور من عام ٢٠٠٤. وبلغ حجم المتأخرات الخارجية المتراكمة، في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٥، ١٨٤ بليونا من الفرنكات، أي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي، بينما يقدر حجم الدين الداخلي، الأكثر ارتفاعا، بـ ٢٠٠ بليون من الفرنكات، منها قرابة ٧٠ بليونا من متأخرات الرواتب. ولم يكن بمقدور الدولة نتيجة لهذا الوضع دفع رواتب موظفيها بصفة منتظمة. ومما زاد حالة الخزينة تفاقما ارتفاع مستوى التعويضات والممارسات غير التقليدية المتمثلة في الاستقطاع من المصدر.

١٧ - ويعتمد البلد أكثر في الوقت الراهن على الدعم المالي الذي يقدمه شركاؤه الثنائيون والمتعددو الأطراف (فرنسا والاتحاد الأوروبي والصين والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا) لمواجهة احتياجاته الأساسية التي ارتفعت من ٢٠ بليون فرنك في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦ بليونا في عام ٢٠٠٤. وخلاصة الأمر أن البلد من الواضح، بالنظر إلى الاتجاه الحالي لمستوى الإيرادات، لن يتمكن من الوفاء بالالتزامات السيادية المتنوعة لعام ٢٠٠٥ دون تلقي دعم مالي إضافي فوري؛ وبدون ذلك، يخشى أن يزداد الوضع الاجتماعي سوءا كما يخشى من ضياع المكتسبات التي تحققت بفضل العملية الانتخابية.

١٨ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، حقق تنفيذ مبادرة البنك الدولي الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل تقدما ملحوظا بعد التأخيرات الملحوظة في بداية المبادرة. وتتصل الأنشطة المضطلع بها في هذا الإطار بتقديم الخدمات الاجتماعية ذات الأثر الفوري على السكان، وإصلاح المالية العامة، وتعزيز الحكم الرشيد، ومتابعة توصيات الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى للبنك الدولي بشأن القيادة. إلا أن غياب القدرات التقنية

المناسبة داخل الإدارة ما زال يمثل مشكلة رئيسية تحول دون تنفيذ المبادرة على نحو صحيح وكامل.

خامسا – الحالة الإنسانية

١٩ – ما زالت الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. فقد تحوّل الوضع الذي يتسم بالفقر المدقع إلى وضع يشكِّل حالة إنسانية طارئة، ولا سيما في المقاطعات الأربع الأكثر تأثرا بالأزمات الأخيرة وهي أوهام، وأوهام بندي، ونانا غريبيزي وكيمو، الواقعة في الشمال على الحدود مع تشاد والكاميرون. ويشكِّل انعدام الأمن عائقا إضافيا لعودة الأنشطة الطبيعية في هذه المناطق، فهو لا يمنع سكان هذه المناطق من مزاولة أعمالهم فحسب بل ويجعل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المعرضين أمرا صعبا.

٢٠ – ويشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لجمهورية أفريقيا الوسطى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ويركِّز بصورة أساسية على الحكم الديمقراطي والتعمير والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع وكذلك على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهو ما فتئ يشكل الإطار العام لسياسات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويمثل النداء الموحد وخطة الطوارئ أدواته الرئيسية للاستجابة في المجال الإنساني.

٢١ – ويواصل الفريق القطري، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية غير الحكومية وبفضل التمويل الإضافي المقدم من السويد والنرويج وصندوق دعم البنك الدولي لصالح البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل، أنشطته الرامية إلى القيام، على وجه الاستعجال بتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وتعزيز الرعاية الاجتماعية لأضعف الفئات من السكان. وبدأ أيضا تنفيذ مبادرات أخرى بغرض تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية وتعزيز الالتحاق بالمدارس وتنشيط الإنتاج الزراعي في المقاطعات الخمس الأكثر تضررا في الجزء الشمالي من البلاد، ولا سيما مقاطعات أوهام وأوهام بندي، ونانا غريبيزي وكيمو، والتي تضم أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع السكان.

٢٢ – علاوة على ذلك، كثفت منظومة الأمم المتحدة أنشطتها في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المرتبطة بهما، بدعم مالي كبير من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وأدى انعدام الأمن المستمر في المناطق المعنية وخاصة في المناطق الحدودية والمقاطعات الغربية والشمالية والشرقية من البلاد إلى الحدّ من قدرات وكالات المنظومة على التدخل في هذه المجالات وفي غيرها من القطاعات الاجتماعية البالغة الأهمية؛ ومما يحد من هذه القدرات أيضا الانخفاض الملحوظ في مستوى التمويل، وذلك لأن

عملية النداء الموحد التي تقتضي جمع مبلغ ٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواجهة الحالة التي يعيش فيها ١,١ مليون من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، لم تموّل حتى الآن إلاّ بنسبة ٦ في المائة.

٢٣ - وفي مجال صحة الأم والطفل، أجرت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف حملة تحصين ضد شلل الأطفال من ثلاث جولات في كامل البلد. ومن المقرر إجراء جولتين أخريين، ابتداء من الفصل الثالث. ومن الناحية العامة فقد تعززت القدرات المؤسسية للبلد في مجالات وقاية ورعاية ودعم الأيتام وغيرهم من الأطفال المتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بفضل أمور منها تعزيز الجوانب التنفيذية لهياكل الدولة وللمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع. وباشرت اليونيسيف تقييم مشروع نموذجي للنمو المتكامل للأطفال الصغار. ويتوقع توسيع نطاق المشروع وتحويله إلى مشروع مشترك لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمشاركة الاتحاد الأوروبي.

٢٤ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة من جانبها مساعدتها للفلاحين بتوزيع البذور والفسول وخاصة في المناطق الأكثر تضررا بالأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة، ولا سيما في مقاطعات أوهام، وأوهام بندي، ونانا غريبيزي وكيمو. ودعمت هذه المساعدة بتمويل من السويد لتوزيع البذور والأدوات الزراعية الصغيرة بغرض تيسير تنشيط الإنتاج الزراعي. وأمام النقص الغذائي الهائل، ولا سيما بالنسبة لنبات المانيهوت، والناتج عن الآثار المزدوجة للصراعات المسلحة وشح الأمطار، يعاني قرابة ٦٠ في المائة من السكان وأكثر من ٧٠ في المائة من الأطفال من الجوع. ولا غنى عن مساعدة المجتمع الدولي للقطاع الزراعي لتفادي استمرار الأزمة الإنسانية.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٢٥ - سجلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ في بانغي وفي داخل البلاد، شملت انتهاكات للحق في الحياة ولحرية الحركة وللأمن البدني للأشخاص. كما أبلغ عن حدوث حالات تعذيب ومعاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة وحالات اغتصاب واختطاف واختفاء قسري أعقبتها طلبات دفع فدية وبعض حالات الإعدام بإجراءات موجزة. ولوحظت كذلك أثناء الحملة الانتخابية مضايقات وتهديدات وأعمال تخويف واستغلال للسلطة نسبت إلى قوات الأمن.

٢٦ - وقام قسم حقوق الإنسان بالمكتب، بمساعدة فرعيه الإقليميين في بوار وبوسانغوا اللذين توليا هذه المهمة نيابة عن المكتب في داخل البلاد، بتسليط الضوء على ”مفهوم نوع

الجنس''. وهكذا شارك المكتب بفعالية، إلى جانب السلطات الوطنية المختصة، بتنظيم حلقات عمل وأنشطة ترمي إلى تعزيز قدرات المرشحات للانتخابات التشريعية ولتعبئة القاعدة الانتخابية النسائية لمصلحتهن. وتجري حاليا دراسة خطة وطنية بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل مساعدة السلطات لوضع سياسة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها.

٢٧ - و قدمت الوحدة الإعلامية التابعة للمكتب من جانبها دعما مستمرا للجنة الانتخابية في مهمتها المتمثلة في توعية وتدريب الناخبين وتثقيفهم. وساهمت في إنتاج سلسلة من البرامج التلفزيونية العامة والأدوات التعليمية الخاصة بكيفية استعمال البطاقة الانتخابية الموحدة، كما شاركت في تعبئة الناخبين والدعوة إلى التزام الهدوء خلال عملية الاقتراع واحترام نتيجة التصويت والالتزامات المختلفة التي قُطعت. وقدمت دعما قيما للمجلس الأعلى للاتصال وللمهنيين العاملين في وسائط الإعلام بجمهورية أفريقيا الوسطى بشقيه الحكومي والخاص في جهودهم وإسهاماتهم في العملية الانتخابية.

سابعا - ملاحظات عامة

٢٨ - أبدى المجتمع الدولي ارتياحه لمرور انتخابات يومي ١٣ آذار/مارس و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشكل عام في ظروف جيدة. وأثنى على التعبئة والتصميم اللذين أبداهما الناخبون في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عمليات الاقتراع. وأغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تهاني الحارة لجميع الشركاء الدوليين، وخاصة فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيطاليا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للفرانكفونية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي قدمت دعما ماليا و/أو تقنيا للجنة الانتخابية المختلطة المستقلة من أجل تنظيم العمليتين الانتخابيتين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا على الدور الحاسم الذي أدته في مجال توفير الأمن للعملية الانتخابية، ودعمها لقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم مع ذلك أن تستخلص السلطات الجديدة واللجنة الانتخابية ومجمل الشركاء الدروس الواجب استخلاصها، وذلك من أجل تحسين تنظيم الانتخابات المحلية التي ستجرى خلال السنوات المقبلة.

٢٩ - وبنهاية حالة الطوارئ وانتهاء العملية الانتخابية وإنشاء مؤسسات جديدة، أصبح لدى جمهورية أفريقيا الوسطى الوسائل اللازمة لتسير بعزم وثبات على درب السلام والتعمير والتنمية المستدامة. وأنا أشجع السلطات الجديدة على بذل قصارى الجهود حرصا على

احترام حقوق الإنسان. ولاستعادة الثقة والمصالحة بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، من المهم تقديم من ينتهك هذه الحقوق إلى العدالة.

٣٠ - لكن وبعد كل هذه السنوات من المعاناة وانعدام الاستقرار والدمار من كل النواحي، لن يكون بإمكان السلطات الجديدة مجابهة الحالة الاجتماعية الاقتصادية الهشة السائدة في البلد إلا بدعم هام من الشركاء، مع العلم بأنه سيكون لزاما عليها خلال ولايتها التي ستدوم خمس سنوات أن تكرس طاقاتها لأنشطة التعمير في جميع مناحي الحياة الوطنية. ولا غنى عن دعم المجتمع الدولي لما ستقوم به سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أعمال من أجل توطيد المكاسب الديمقراطية التي اكتسبت في الأسابيع الأخيرة. وأناشد شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى أن يبدوا إرادتهم الطيبة وسخاءهم وأن يقدموا لذلك دعما ماليا فوريا من أجل عملية إعادة البناء الاقتصادي التي بدأت. وتكتسي هذه المساعدة أهميتها بالذات نظرا لأن جمهورية أفريقيا الوسطى من أكثر أجزاء هذه المنطقة دون الإقليمية حساسية حيث يظل السلام هشا ومتقلبا.

٣١ - ويمكن للدعم الموجه من جانب الشركاء أن يتركز بالخصوص على تعزيز وسائل الوقاية والسيطرة على الأوضاع الأمنية الخطرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي هذه المنطقة دون الإقليمية، وذلك خاصة عن طريق تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، وتقديم دعم وطيد لإعادة هيكلة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتنفيذ الفعلي للبرنامج المتعدد الجنسيات للتسريح وإعادة الإدماج، ومشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتوفير الدعم للمجتمعات المحلية. كما يجب تشجيع الاتصالات التي أُجريت على أعلى المستويات السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد بشأن الوسائل الكفيلة بالتصدي للأخطار الأمنية المباشرة التي يشكلها أفراد العصابات المسلحة وغيرهم من قطّاع الطرق بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبعض بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية.

٣٢ - وستقدم الأمم المتحدة دعما تقنيا وماليا لسلطات الفترة الانتقالية من أجل وضع استراتيجية الغاية منها الحد من الفقر. ويعود إلى الحكومة الجديدة أمر بحثها واعتمادها بوصفها إطارا للسياسة الوطنية خلال مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية لعملية الانتعاش الاقتصادي الاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك كأساس للحوار مع الشركاء الإنمائيين الخارجيين. وانطلاقا من روح الأهداف الإنمائية للألفية، ستشكل هذه الاستراتيجية أيضا الإطار العام لبرمجة الأنشطة المتكاملة للمنظومة داخل البلد، مع أخذ تغير الأولويات الإنمائية للبلد في الحسبان وما ستبذله من جهود بغية حشد الموارد اللازمة.

٣٣ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي، الجنرال لامين سيسي، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ولمجمل منظومة الأمم المتحدة لما يبدونه من تفان أثناء مزاولة مهامهم خلال هذه الفترة الهامة والصعبة بشكل خاص.